

أحمد بومرعي - عاطف رمضان

في أول مقابلة صحافية له مع 'الأنباء' بعد 6 أشهر من وصوله إلى وزارة التجارة والصناعة، بدأ الوزير د. يوسف العلي وأضاحي استراتيجيته في الوزارة، التي تعتبر إحدى أقدم الوزارات وأصعبها. فمن ناحية، ترتبط الوزارة بحياة المواطنين اليومية ومتابعتها لمفاتيح حساسة كاسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وقضايا التمويل والدعم وغيرها. ومن ناحية أخرى، تحمل ملفات التجار وشركائهم المدرجة منها وغير المدرجة، وهي مهمة ليست سهلة بان توازن معادلة المنتج والمستهلك، في وقت تنجه فيه الدول الخليجية، وبينها الكويت، لرفع الدعم 'السخي' عن السلع، وينفس الوقت زيادة الضرائب. في زمن انهيار اسعار النفط، وأمام كل هذه الملفات المعقدة التي لا يحسد عليها وزير للتجارة، يبدو العلي حاسماً في ملف الدعم ويقول ان 'الدعم لن يرفع عن المحتاجين من أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة، وان دعم الطاقة سيستمر للمواطنين بنظام شرائح، ولكل شريحة سعر، ولن تكون هناك ضريبة على دخل المواطنين'. أما على الطرف الآخر من المعادلة، فإن الوزير يؤكد ان 'الضريبة ستفرض على أرباح الشركات، بينما سيستمر الدعم للقطاع الصناعي بفرض تشجيعه، وينتهي الجدل حول النسبة بقوله انها لن تتجاوز 10٪، وأن ما يدفع الآن يقارب 4.5٪، ومرة أخرى يجزم أن كل هذه التغييرات لن يتركها تمر على حساب المستهلك، ويقول انه سيراقب الأسعار لكي لا تنعكس الضرائب وترشيد الدعم على المستهلكين.

في المقابلة تفاصيل كثيرة عن خطط وزارة التجارة، فالوزير الهادي والمنظم، لديه أفكار تطويرية كثيرة، فخيرته الطويلة في عالم المال والأعمال في غرفة التجارة والصناعة، ولاحقاً في عالم الرقابة في هيئة أسواق المال، مكنته من تكوين معرفة عميقة بما تحتاجه وزارة التجارة لكي تكون مختلفة، وهي الوزارة العنيفة على التغيير كما يقول كل من مر بها. ولعل ما يسعف الوزير هو خبرته العلمية فهو خريج قانون من جامعة السوربون الفرنسية العريقة، فربما، يمكنه ان يعدل الوزارة بمسطرة القانون، في الواقع، ان هناك إشارات فعلية حصلت للكويت في غضون السنة أشهر الأخيرة، فقد تحسن تصنيف الدولة في مؤشرات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، ويرى الوزير أن أبرز أسبابها التعديلات القانونية التي أجريت في وزارته على ملفات الشركات وغيرها، ونتج عنها الوزير الآن إلى تنفيذ أمور ستسهل الإجراءات، كما يعد، منها النافذة الواحدة لتخليص المعاملات، وقانون الإعسار المالي الذي سيحمي الدائنين والمساهمين معاً، والملف الأهم هو فتح الباب للاستثمار الأجنبي، ففي فترة قليلة دخلت أكبر 3 شركات عالمية للسوق، وهناك المزيد في الطريق، ويبقى الملف المهم أيضاً وهو إعادة هيكلة المناطق التجارية، حيث يعد الوزير بفرض استثمارية بعد انتهائه من هذا الملف، فإلى التفاصيل:

ملف مهم اليوم حول رفع الدعم عن السلع وتأثيره على المواطنين، ما هو التصور المطروح حالياً؟
● التصور المطروح في الكويت هو ترشيد الدعم وليس رفع الدعم، وتحدث هنا عن الترشيد بالنسبة للجانب الاجتماعي، فالهدف من الدعم هو مراعاة ظروف أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة، ويفترض ان يذهب الدعم الى المحتاجين، اما دعم الكهرباء والبنزين فإنه سيذهب الى من يحتاجه من القطاعات الاقتصادية مثل دعم الصناعة التي ترغب بتشجيعها لكي نعزز مساهمتها في الاقتصاد وتنويعه، وهي من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الآن.

كيف ستحمي وزارة التجارة انعكاس ترشيد الدعم على الأسعار وحماية المستهلك؟
● في المعادلة الاقتصادية يكون هناك توازن في مسألة الدعم فعندما ترفع الدعم عن قطاع معين لا بد ان ترى انعكاسه وتأثيره على الأسعار، وهذا الأمر له دراسات نسعى لتطبيقها حتى يكون ترشيد الدعم مدروساً بشكل دقيق ويسمح بامتصاص أي ردة فعل تؤدي لارتفاع الأسعار.
ولكن ارتفاع الأسعار بشكل عام وبعيداً عن مسألة ترشيد الدعم، يعتبر أمراً طبيعياً في بعض الحالات كأن يرتفع سعر المواد الخام لأن العالم أصبح قرية صغيرة، وإذا ارتفعت الأسعار لأي منتج معين في بلد المصدر فسينعكس هذا الارتفاع على كل الدول المستوردة، حيث يظل المنتج المحلي يعتمد على مواد

وزير التجارة والصناعة في أول مقابلة صحافية مع "الأنباء": دعم الطاقة مستمر على شرائح.. ولكل شريحة سعر

لاءات يوسف العلي: لا إلغاء لدعم السلع.. ولا ضريبة على دخل المواطنين

تسهيل مرتقب للإجراءات في الفترة المقبلة
لاختصار الدورة المستندية

قريباً.. نافذة واحدة تجمع 'التجارة' و'هيئة
الاستثمار' وصندوق المشاريع الصغيرة

شارفنا على انتهاء قانون الإعسار المالي..
وسيحمي حقوق الدائنين والمساهمين معاً

تجربة قانون الاستقرار المالي لم تنجح ولم
تستفد منها إلا شركتان

شروط إدخال الشركات المتعززة في قانون
الإعسار: أصولها وقدرتها على الاستمرارية

نريد الأجانب في التكنولوجيا وخبرات صناعية
وتجارية وفتح فرص وظيفية للمواطنين



لا إلغاء للدعم الموجه للصناعة.. وترشيد
الدعم قد يؤثر في بعض الصناعات

دعم الكهرباء والبنزين سيستمر للصناعة
بفرض تشجيعها

الدعم لن يرفع عن المحتاجين من أصحاب
الدخول الضعيفة والمتوسطة

سنراقب الأسعار عند ترشيد الدعم لكي
لا يتأثر المستهلك مباشرة

الضريبة ستفرض على أرباح الشركات..
بـ 10٪ بحد أعلى

الشركات تدفع ضريبة الآن بحدود 4.5٪..
وما سيزيد لن يؤثر كثيراً

ديوان المحاسبة الفيل في مخالقات القسائم الصناعية

قال وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي فيما يجري تداوله حول مخالقات القسائم الصناعية ان «هناك حديثاً كثيراً عن القسائم الصناعية وأفضل جهة حيادية ومتخصصة بهذا الأمر هي ديوان المحاسبة، لذلك سنطلب منه دراسة كل ما يتعلق بالقسائم الصناعية ومدى تطبيق هيئة الصناعة للقرارات والقواعد القانونية المتعلقة بالمناطق الصناعية بشكل صحيح، وفي حال أقر الديوان سلامة الإجراءات تكون قد أخذنا صك براءة، أما في حال أقر الديوان بوجود مخالقات فسنبحث كيفية معالجتها ونشكل فريقاً لذلك».

سنحتضن
مشاريع
الشباب حتى
3 سنوات



وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي يجزم بالإبقاء على الدعم لأصحاب الدخل الضعيف والمتوسطة وحماية المستهلك



د. يوسف العلي مع الزميلين سكرتير تحرير الشؤون الاقتصادية احمد بومرعي وعاطف رمضان (محمد خلوصي)

أولية مستوردة فإذا ارتفعت أسعارها ستؤثر على الأسعار، وهو الدور الذي يلعبه الدعم في بعض الأحيان إذ يحافظ على الأسعار.

وماذا عن الدعم للمواطنين، هل هو مستمر؟
● الدعم للمواطنين مستمر ولكن سيكون هناك ترشيد لهذا الدعم، فعلى سبيل المثال، سيكون هناك شرائح في دعم استهلاك الطاقة وإذا تجاوزت هذه الشريحة سيتغير سعرها وبالتالي تكون قد حققنا ترشيدا في استهلاك الطاقة.

بالنسبة للقطاع الصناعي، هل سيستمر الدعم له، وهل هناك صيغة ما شبيهة بالشرائح؟
● دعم الصناعة سيبقى مستمرا، ولكن ترشيد الدعم سيكون في مجالات معينة قد تؤثر في جانب منها على الصناعة، وحتى الآن لم تنته لجنة ترشيد الدعم من دراستها، وبشكل عام القطاع الصناعي سيبقى متمتعاً بالدعم، ولكن أوجه هذا الدعم مازالت في إطار الدراسة والمناقشة.

ملف آخر منتظر، هو تطبيق الضريبة على الشركات، ما خطة الوزارة لمنع انعكاسه على الأسعار؟
● حتى الآن ليس هناك أي اتجاه لفرص ضريبة على الدخل، ولكن النقاشات الضريبية المطروحة اليوم ستكون على أرباح الشركات، والأفكار الأولية المتداولة أنها تكون في حدود الـ 10٪، فهناك شركات في السوق الآن تصل ضرائبها إلى 4.5٪، سترتفع قليلا في حال تطبيق ضريبة الـ 10٪. وبدراسة الضريبة بشكل دقيق ستكون هناك إجراءات بالمقابل للحد من انعكاس الزيادة على أسعار السلع والمواد في السوق. وهذه الضريبة مطبقة سلفا على الشركات الأجنبية، وبقى الكلام هنا على الشركات الكويتية.

بيئة الأعمال

لاحظنا اليوم تحسنا في تقرير بيئة الأعمال الصادر عن

تخفيض رؤوس الأموال لتأسيس الشركات حسن مؤشرات بيئة الأعمال بالكويت

ندرس طلبات كثيرة لدخول الأجانب للسوق.. ولا شروط على رأس المال

هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي تسلمت 3 مناطق تجارية حرة للاستثمار المباشر

مساحة المناطق الثلاث 16 كيلومتراً.. واستخداماتها صناعية وخدمائية

هيكلة ضخمة ستتم للمناطق التجارية الحرة القائمة بالشويخ والجنوب والشمال

المنطقة التجارية بجانب ميناء مبارك ستفتح فرصاً في تجارة الحاويات

الفكرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد بالأساس على تسويق الكويت كبيئة عمل مناسبة لمثل هذه الأعمال، حيث نهدف لاستقطاب الخبرات والأفكار والإدارة المتطورة، فلا نسعى لاستقطاب رأس المال بقدر ما نسعى لاستقطاب التكنولوجيا وما يهم الصناعة أو التجارة من أمور لا نملكها. لذلك نركز على مشاريع تعطي فرصا وتوظيف للشباب وتعطي مجالا لتدريبهم وإكسابهم خبرات لا يتمتع بها الاقتصاد الكويتي في الوقت الحالي بما يحقق خطط التنمية، وهو ما تم ملاحظته عند دخول أول 3 شركات كبرى (هواوي و«أي بي إم» و«جنرال إلكتريك») إلى السوق الكويتي منذ احتضان الاستثمار المباشر حيث اعتمدت في منظومتها على مراكز التدريب المتقدمة للشباب.

هل هناك اشتراطات لهذه الشركات، كتحديد رؤوس أموالها وهل هناك طلبات لشركات جديدة؟
● هناك طلبات تحت الدراسة إذ نسعى لاستقطاب الشركات التي تحقق الأهداف الأساسية لهيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق خطة التنمية، حيث نركز على القيمة المضافة للمشروع وحجم استقطابه للشباب الكويتي وتوطين الوظائف، بالإضافة إلى إتاحة فرص تدريب للشباب الكويتي في جميع المجالات. أما ما يخص حجم رؤوس أموال الشركات فليس هناك شرط لذلك، ولكن ما يهمنا هو نوعية المنتج أو الخدمة التي تقدمها الشركات للكويت.

مناطق تجارية حرة جديدة

ماذا عن الـ 3 مناطق التجارية الحرة المزمع إنشاؤها للاستثمار المباشر، وهل بدأت فعلا؟
● هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تسلمت 3 مناطق بالفعل في شمال وغرب وجنوب البلاد بمساحة إجمالية تبلغ 16 كيلومترا تقريبا، وذلك لتعويض نقص الأراضي الصناعية أو الخدمية التي من الممكن أن يحتاجها المستثمر. ويعتبر الهدف الأساسي لوجود هذه المناطق الحرة هو تسهيل الإجراءات للحصول على الأرض لإنشاء مصانع، فالاستثمار الأجنبي يحتاج لهذه المساحات وهيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يبارت بطلب دراسة من شركة اجنبية بالتعاون مع شريك محلي، وهي بصدد وضع المسامات الأخيرة على الدراسة.

هناك مشروع لإعادة هيكلة المناطق التجارية الحرة القائمة.. ما تفاصيل هذا المشروع؟
● تسلمنا أرضا في جنوب البلاد، ولدينا بالفعل في الشويخ أول منطقة تجارية حرة وتتميز بميناء الشويخ، وهناك منطقة تجارية حرة أخرى ستكون في شمال البلاد، ولكن تحتاج هذه المناطق لإعادة دراسة بما يحقق التوازن فيما بينها، وحتى لا يكون هناك تكرار للأنشطة.
● فالأنشطة التي هي في حاجة إلى الميناء ستكون موجودة بالقرب من ميناء الشويخ، ومستقبلا بعد افتتاح ميناء مبارك في بوبيان من الممكن أن يكون هناك منطقة حرة ملاصقة لها، فهذه المناطق الحرة تعمل لتشجيع البيئة التجارية في الكويت وتفتح آفاقا أخرى لتجارة الترانزيت.

ما المتوقع من هذه المناطق التجارية، وهل ستخدم المشاريع الرأسمالية للدولة؟
● المناطق التجارية لا تخدم المشاريع الرأسمالية أو النفطية وغيرها، فهي تهدف إلى الصناعات الخفيفة والمخازن التي تعبر من خلالها البضائع، وبالتالي فهي منصبة على مفهوم الشكل المحدد للمنطقة الحرة سواء تجارية بحثة أو إدارية أو صناعات خفيفة، حيث تدخلها البضائع ككتل كبيرة يعاد تغليفها أو تحسيبها لتنتقل مرة أخرى إلى خارج البلاد، وقد يدخل منها جزء داخل البلاد. وأهم ما يميز هذه المناطق أنها تعفى من الرسوم الجمركية وبالتالي تشجع على إعادة التصدير بشكل أكبر.

البنك الدولي، بالرغم من وجود بعض المعوقات بالسوق، فما استراتيجيتكم لإزالتها؟
● هناك مؤشرات إيجابية لبيئة الأعمال تخص تقييم العام الماضي وبداية العام الحالي، وبالنسبة للتقارير الدولية التي تخص البنك الدولي أو الخارجية الأميركية عن بيئة الأعمال في الكويت فقد أبدت تحسنا ونسعى لاستكمال جوانب أخرى. ومن الواضح أن قرار وزارة التجارة والصناعة بشأن تخفيض رؤوس أموال لتأسيس الشركات أعطى تحسنا في مؤشرات هذه الدراسات، ونحن نسعى الآن لتسهيل الإجراءات خلال الفترة المقبلة، ونحاول أن نتخصص بعض الإجراءات في الدورة المستقبلية مما سيساعد على تحسين بيئة الأعمال. وخلال الفترة القريبة سنتتهي الوزارة من إنجاز مشروع النافذة الواحدة الذي سيشمل 3 جهات هي: وزارة التجارة والصناعة، والصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وهي السابقة الأولى التي تتشارك فيها 3 جهات رسمية بالنافذة الواحدة، حيث أخذنا وقتا في التحضير والاعداد لها ونأمل أن تكون تجربة رائدة وتساهل من الإجراءات واختصارها مما ينعكس إيجابا على تحسين بيئة الأعمال بالبلاد.

ماذا عن قانون الإعسار المالي وما أبرز ملامحه؟
● قانون الإعسار المالي يشكله الأساسي يعالج مشكلات الشركات المتعثرة باعتبارها دخلت في مرحلة الإعسار، وهناك اشتراطات معينة كوجوب أن تكون لدى الشركة أصول وما يفيد من جدوى استثمارياتها ومقدرتها على إعادة هيكلة أعمالها وإدارتها واستثماراتها بشكل يحمي حقوق الدائنين والمساهمين.

والقانون الآن في مراحله الأخيرة من إعادة صياغته من اللغة الإنجليزية إلى العربية بما يتوافق مع التشريع الكويتي، وهو بصورته الأساسية يرعى فكرة جديدة في القانون الكويتي، حيث ينظر للشركات المتعثرة على أنها دخلت في مرحلة الإعسار المالي، وهو على خلاف ما كان متداولاً سابقاً إذ أن مصطلح الإعسار كان يستخدم في القانون المدني وليس التجاري، ونظامنا لم يكن يحثوي على معالجة لحالات تعثر وكان يقود الشركة مباشرة في حال توقفها عن سداد ديونها إلى الإفلاس. وهناك شركات متعثرة تمتلك أصولاً كبيرة لا نرغب في أن تسير باتجاه الإفلاس، وفي نفس الوقت لا يعطيها دائنوها الفرصة لمعالجة أوضاعها، وبالتالي جاء هذا القانون حتى يضيف نوعاً من الحماية على الشركة، وبشروط معينة تحميها من الدائنين حتى لا يرفعوا عليها دعاوى إفلاس أو يتخذ القضاء ضدها احكاماً بالإفلاس.

وكان لدينا في السابق تجربة قانون الاستقرار المالي، ولكنها كانت تجربة محدودة ولم يستفد منها الا شركتان فقط، لذلك فإصدار مثل هذه القوانين يحتاج لدراسات أعمق حتى تكون القواعد التي يتم وضعها صالحة للاستخدام لكل الشركات، فلم تعطينا التجربة السابقة بقانون الاستقرار هذا الانطباع بالشكل الكامل، وبالتالي فإن التشريع الذي صدر يحتاج لإعادة نظر حتى يكون أكثر شمولية ليس فقط لمعالجته مشكلة أتية كانت خلال الأزمة المالية في 2008.

الاستثمار الأجنبي

لاحظنا انفتاحا كويتيا بشكل أكبر على الاستثمار.. ما إستراتيجيتكم في وزارة التجارة بهذا الصدد؟

هل هذه المناطق ستعفى من الضرائب أو رسوم الخدمات؟
● هذه المناطق ليست معفاة بالكامل من الضرائب أو رسوم الخدمات، ولكنها تتمتع بمزايا مقارنة بالضرائب في حال كانت داخل البلاد وستكون هناك رسوم تشجيعية.

ما تصور المنطقة التجارية الحرة المصاحبة لميناء مبارك؟
● نحن ننتظر الانتهاء من ميناء مبارك لاستفيد منه تجاريا كمنطقة حرة، بالإضافة إلى المناطق التجارية القريبة منها، وهي الآن في مراحل إنشائها النهائية وستكون ميناء للحاويات بشكل أساسي ونتمنى ان يكون لها دور في تنشيط تجارة الحاويات في المنطقة.

هل هناك تنسيق مع الدول المجاورة لوجود تكامل تجاري مشترك؟

● نسعى إلى أن يكون هناك تكامل تجاري بين الدول المجاورة وأن يكون للكويت دور في الحركة التجارية في المنطقة في شتى المجالات، وهناك اتصال مستمر مع دول الخليج بالإضافة إلى اللجان المشتركة، وهناك أيضا تعاون تجاري وتكامل اقتصادي معها، أما العراق وإيران فنسعى لتكون حجر زاوية لهما في احتياجاتهما فيما يتعلق بتجارة الترانزيت وغيرها.

قطاع الشركات

لننتقل لملف آخر حدث لغط فيه، حول شطب الشركات أو إلغاء تراخيصها من قبل وزارة التجارة؟
● مصطلح الشطب مرتبط بسوق الأوراق المالية، ففي البورصة هناك إدراج أو شطب أو إلغاء إدراج، وفي قانون الشركات، فإن الوزارة لا تشطب شركة بل تلغي ترخيصها، ويكون إلغاء ترخيص الشركة إما لانتهاؤه لدون تحديده أو لارتكابها مخالفة اقتضى عليها إلغاء الترخيص، وذلك وفق ما جاء في قانون التراخيص التجارية.

فإذا فقدت الشركة ترخيصها يبقى الكيان القانوني للشركة، والآن وفق قانون الشركات، فإن هذا الكيان القانوني يمكن أن ينتهي بإرادة أطراف الشركة نفسها أو ينتهي نتيجة إفلاس الشركة أو أحيانا بالحل نتيجة مخالفتها للقانون. فالوزارة تتخذ فيها إجراء للحل لكن تقتضي المسألة أن تتعقد جمعية عمومية للتصفية لأن الشركة فيها أموال لا بد أن توزع على المساهمين وهذه كلها وفق مسائل قانونية. أما عن خسائر الشركة لـ 75٪ من رأسمالها، فالكلام عنها كثير لأنها حددت في القانون من خسائر رأس المال التي يبني عليها أما معالجة الوضع المالي للشركة أو تصفيتها، وما أستطيع قوله هنا هو أن أي شركة يتبقى من رأسمالها 20٪ أو أقل بقليل، نعتقد أنها ستستمر وفقا للقانون، على أن يكون أمامها خياران: إما إعادة هيكلتها ماليا أو ضح المساهمين أوألا إضافية. وهو أمر له معالجات محاسبية أما أنها تدخل في هذه المعالجات وتقبل بها الوزارة أو أنها لا تقبل الدخول في إجراءات سليمة كاملة وبالتالي الوزارة تقول وفق أحكام القانون يجب عليكم تصفية الشركة، ويصدر قرار بحل الشركة وتتعقد عمومية لاتخاذ قرار التصفية.

هل هناك فرصة بديلة عن التصفية؟
● في النهاية نحن نريد أكل العنب وليس قتل الناطور، فاليوم الشركة إذا لديها أصول تستحق أن ننظر لها ويمكن للمساهمين أن يستفيدوا منها وعندهم الاستعداد للعمل على إعادة تطويرها وهيكلتها من خلال زيادة رأس المال أو إعادة الهيكلة أو تخفيض رأس المال لإطفاء الخسائر. ولكن في الشركات هناك حقوق دائنين وحقوق مساهمين أيضا، وفي حال الخسائر، نريد أن نحصى صغار المساهمين، فإذا كان هناك أمل لعودتها مجددا ننظر للمسألة بشكل آخر وننظر في كيفية مساعدة الشركة للخروج من عثرتها. لكن لنكن عمليين، فإذا خسرت الشركة 97٪ من رأسمالها، فليس هناك أمل لعودتها مجددا لأن تكلفة إنشاء شركة جديدة ستكون أرخص.

هل هناك تنسيق بين وزارة التجارة وهيئة الأسواق؟

● هناك تنسيق بين الوزارة وهيئة أسواق المال فعملية تأسيس الشركة وترخيصها يكون لدى الوزارة، ولكن الوزارة لا ترخص لشركة استثمارية إلا بموافقة الهيئة ابتداء من تأسيسها ورأسمالها وكل الاختصاصات المتعلقة بسوق المال، حيث نطلب من الشركة موافقة الهيئة، ثم نؤسسها ونصدر لها ترخيصا تجاريا، أما ترخيص مباشرة الأعمال المتعلقة بسوق الكويت للأوراق المالية فيصدر من هيئة أسواق المال. وهناك مذكرة تفاهم للدور لأن فلسفة القانون قامت ابتداء على بقاء تأسيس الشركات في الوزارة وترخيص النشاط ورقابته عند هيئة أسواق المال، وحتى مع الجهات الأخرى إذا تم تأسيس شركة تعليمية لا بد من موافقة من وزارة التربية أو وزارة الصحة، فالوزارة تؤسس الشركة لكن الجهات الأخرى تراقبها.

عقد المنتدى الخاص بالصندوق وأعلننا انطلاق أنشطته رسميا، ثم بدأ عمله، ولا أتكلم هنا عن تمويل المشاريع ولكن مرحلة ما قبل الاحتضان وهي 3 أشهر يأخذها الشاب ويدخل في دورات، ثم في المرحلة الثانية سيدخلون بمرحلة الاحتضان ومدتها 6 أشهر، ثم المرحلة الثالثة وهي إدارة المشروع وتأخذ سنتين إلى 3 سنوات وبالتالي يصبح المشروع مدرسا بشكل علمي.

بل كل من يعمل في هذا المجال ولكن نركز أكثر على الشباب، وأعتقد أن الشباب لديهم مبادرات كثيرة تحتاج لتبنيها ونوجها ونطورها، وإيجاد حاضنات أعمال لهم ففي كل مكان نجحت هذه الحاضنات إلا في الكويت. والشباب الذين كلّفوا بإدارة هذا الصندوق أخذت المسألة منهم عامين في تحضير اللوائح، واليوم وصلنا لمرحلة الانطلاق ففي 27 أكتوبر الماضي

هذا القطاع الحيوي، واليوم تم إنشاء الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذه التجربة الثالثة التي نعمل بجدية لإنجاحها لأن «التجربة الثالثة ثابتة». وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو القطاع المعرض في الوسط التجاري فكبير عدد المشاريع هي التي تقل رؤوس أموالها عن نصف مليون دينار، ونحن لا نستهدف الشباب فقط

قال الوزير د. يوسف العلي في رده على سؤال «الأنباء» عن تأخر صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن الصندوق «لم يتأخر» فالمرحلة الماضية كانت مرحلة إعداد وهذه المؤسسة بدأت من الصفر، والتجربتان السابقتان قبل الصندوق وهما شركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، ومحفظة التمويل الحرفي للمشاريع الصغيرة، وأستطيع ان أقول انهما لم تنجحا في بلوغ أهداف

لا مجال لفشل صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة «الثالثة ثابتة»

